



تاريخ الصك: ١٤٤٣/٩/٣ هـ

رقم الصك: ٩١٠٢٤٨٠٠٢٩٣٣

صك

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
فإن الدور رقم 1 / أ في الدور الأرضي من العقار رقم 7226 المقام على قطعة الأرض 131 من البلك رقم 38 المخطط رقم 3027 / أ حي عكاظ بمدينة الرياض مساحة الوحدة من الأرض 201.62 متر وتختص من المنافع والأجزاء المشتركة بمساحة 85.06 متر والملوكة ل شركة محمد ابراهيم الرشود وشريكه بموجب سجل تجاري رقم 1010660948 في 27 / 2 / 1442 هـ وتنتهي في 27 / 2 / 1445 هـ قد تم فرزها بالحدود والأطوال كالتالي:

شمالاً: ارتدادات 2 ثم قطعة ارض رقم 130 بطول: (22) إثنين و عشر ون متر جنوباً: منور 2 و منور 1 و درج ثم العقار رقم 7216 بطول: (4.68 + 1.28 + 2.05 + 1.28 + 8.95 + 2.15 + 1.35 + 4.18) متر
شرقاً: ارتدادات 1 و ارتدادات 2 ثم شارع عرض 30 بطول: (5.27) خمسة متر و سبعة و عشر ون سنتيمتر

غرباً: ملحق 2 و ارتدادات 2 ثم قطعة رقم 389 بطول: (7.9) سبعة متر و تسعون سنتيمتر وبمساحة (157.48) مائة و سبعة و خمسون متر مربعاً و ثمانية و أربعون سنتيمتراً مربعاً فقط نوع الوحدة: دور ، الدور : الدور الأرضي، الجهة: الشرقية ، و مساحة الوحدة مشاعاً (201.62) متر مربع ، و تكون نصيب الوحدة من الأجزاء المشتركة بالعقار (85.06) متر مربع ، و نسبة الوحدة من الأرض (17.986) % ، و تكون مساحة الجزء الخاص (236.32) متر مربع ، و يكون نصيب الوحدة من الأجزاء المشتركة الحصرية بالعقار (0) ، بموجب محضر الفرز رقم (1497917/1409965) في (27 / 8 / 1443 هـ) الوارد إلينا عبر الربط الإلكتروني مع وزارة الإسكان ، و إشارة إلى الأمر الساسي الكريم رقم (7262) بتاريخ 8 / 2 / 1437 هـ الفقرة الرابعة بخصوص نقل الاشراف على نشاط الوحدات العقارية و فرزها إلى وزارة الإسكان ، و بناء على الأمر الساسي الكريم رقم (40) و تاريخ 9 / 2 / 1423 هـ و المصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م / 5) و تاريخ 11 / 2 / 1423 هـ و القاضي بالموافقة على نظام ملكية مشتركة لعقار مقسم إلى وحدات عقارية يزيد عددها على (10) وحدات و تجاوز عدد ملاكها (5) ملاك فعلى المالك ان يكونوا جمعية فيما بينهم لمصلحة العقار و يجوز تكوين جمعية فيما بينهم اذا كان عدد هذه الوحدات عشراً فأقل و تكون حصة كل مالك في الأجزاء المشتركة بنسبة قيمة الجزء الذي يملكه مفزوا .
والمستند في الفرز على الصك الصادر من هذه الإدارة برقم 910212024856 في 10 / 11 / 1442 هـ و عليه جرى التصديق تحريراً في 3 / 9 / 1443 هـ لاعتماده ، و صلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه و سلم.

صدرت هذه الوثيقة من وزارة العدل ، ويجب التحقق من بياضها وسريتها عبر الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل

نموذج رقم (١٦-٣-٢٠٠٠)

(هذا النموذج مخصص للاستخدام بالعماس الآلي ويمنع تعديله)

مصلحة مطابع الحكومة - ٢٢٢١٥٩

